الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 October 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية
البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

اليمن:* مشروع قرار

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[٣] وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨[٤]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩ وإلى وثيقته الختامية[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، والنتائج التي خلص إليها،

وإذ تعترف بالدور المهم الذي يؤديه تخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون وإلغاء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بوصفهما أداتين لمنع نشوب أزمة الديون وإدارتها من أجل التخفيف من الآثار السيئة المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

وإذ تعترف أيضا بضرورة إكمال الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية تحقيقا للأهداف الإنمائية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة أن تواصل المؤسسات المتعددة الأطراف، ومن بينها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المنظمات ذات الصلة، في ضوء ولاية كل منها، الاضطلاع بدور مهم في مساعدة البلدان على بناء القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها،

وإذ تكرر التأكيد على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف

---

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، من قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، عند تحليل القدرة على تحمل الديون،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تبرز أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تقر بأن أزمات الديون غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومخلة بسير الأمور، ولا سيما بالنسبة للفئات الفقيرة وغيرها من الفئات الضعيفة، وبأنها تخلِّف أيضا آثارا سلبية على إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، بما فيها التعليم والخدمات الصحية، مما يحد من تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي الطويل الأجل،

وإذ تعترف بأهمية الإجراءات الدولية التي تتخذ للتصدي للتحديات الناشئة والمستمرة المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقر بأن الكثير من البلدان النامية تتعرض لصدمات خارجية سلبية كبيرة تؤدي إلى ضياع مكاسبها الإنمائية وتخل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتزيد من الأهمية البالغة للالتزام بتقديم المعونة وإبداء التضامن على الصعيد العالمي من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية تفيد الجميع،

وإذ تعرب عن القلق لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تكشف عن آثار سلبية تضر بالتنمية، كما أنها تهدد قدرة البلدان النامية على تحمل الديون من خلال جملة أمور، منها تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة، وتقلب تدفقات المعونة وتدفقات رأس المال، الأمر الذي أدى إلى زيادة المخاطر التي تهدد قدرة الكثير من البلدان النامية على تحمل الديون،

وإذ تعترف بأن تحول تدفقات رأس المال، وبخاصة تدفقات رأس المال المضارب على الأجل القصير، قد يدفع البلدان ذات الاحتياطيات النقدية الدولية المحدودة إلى أزمة مالية وأزمة في العملة، وإذ تشدد على ضرورة الأخذ بنظام نقدي دولي متسق يدعم هذه البلدان اتقاء لهبوط عملاتها الوطنية،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية قامت بتخفيف عبء الدين بشكل كبير عن كاهل ثلاثين بلدا من البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز وستة بلدان بلغت نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن القلق لأن أربعة بلدان من أصل أربعين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية الشروط لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار،

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من نجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في تمكين بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة حجم استثماراتها في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى بما يتماشى مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإنجاز لا تزال تصنف على أنها معرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون، ويتعين عليها أن تتجنب تراكم ديون جديدة لا تقدر على تحمل أعبائها بعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار هذه المبادرة،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان العشرة المستوفية للشروط التي تجد صعوبة في بلوغ نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز في إطار الاتفاقية، وإذ تعرب عن القلق إزاء تصنيف جميع هذه البلدان تقريبا على أنها اقتصادات هشة، الأمر الذي يدل على حاجتها إلى مساعدة إضافية للإسراع بتخفيف الديون،

واقتناعا منها بأن تعزيز فرص وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية[٦]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، من أجل كفالة نموها وتنميتها من الوجهة الاقتصادية؛

٣ - **تؤكد** أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول، وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون، وتهيب بجميع الدول الأعضاء أن تساهم في المناقشات الجارية بشأن مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالتشجيع على التحلي بالمسؤولية في عمليات الإقراض والاقتراض السيادي، وتشجع على ذلك ممثلي مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإقليمية للتنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، وذلك بهدف وضع مجموعة من المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالممارسات المسؤولة والمستدامة للإقراض والاقتراض كي تأخذ بها الجهات الدائنة والمدينة؛

---

(٦) A/65/155.

٤ - **تشدد** على ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وبينما تسلم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، فإنها تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة عن أمور عدة، منها الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في شروط التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك التغيرات الناجمة عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٥ - **تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون على الأجل الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **تسلم** بفداحة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتعدد أبعادها وبالمخاطر الجسيمة التي تشكلها بالنسبة لقدرة بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحمل الديون، وتشدد على ضرورة وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز عمليات تمويل الديون وتخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون المعاكسة للدورات الاقتصادية، مع تبسيط الشروط وتوفير موارد إضافية؛

٧ - **تحث** الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على مواصلة رصد التدفقات المالية العالمية وما يترتب عليها بالنسبة للعودة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة واستعادة القدرة على تحمل الديون؛

٨ - **تؤكد** ضرورة مساعدة البلدان النامية في مواجهة الأزمة دون أن يؤدي ذلك إلى التعرض لخطر الوقوع في أزمة ديون أخرى، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي للأزمة؛

٩ - **تلاحظ** قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من فوائد الدين من خلال السماح لها بسداد التمويل المقدم من مرافق الإقراض الميسور الشروط دون فوائد حتى نهاية عام ٢٠١١، وتدعو إلى وقف سداد الديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل

بصفة مؤقتة حتى نهاية عام ٢٠١١، لإعطائها الفسحة المالية التي تلزمها بشدة من أجل التصدي للأزمة؛

١٠ - **تلاحظ أيضا** أن بمقدور البلدان النامية أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة والاتفاقات المبرمة بين المدينين والدائنين لوقف سداد الديون مؤقتا، من أجل المساعدة في تخفيف حدة الآثار السيئة المترتبة على الأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

١١ - **تؤكد** أهمية مساعدة البلدان النامية في تجنب تراكم ديون لا تقدر على تحملها، بوسائل منها بناء قدراتها في مجال إدارة الدين واستخدام المنح والقروض المقدمة بشروط ميسرة؛

١٢ - **تشدد** على أهمية الدور الذي يؤديه إطار القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للدين الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في المساعدة على توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتحيط علما بالاستعراض الذي أجري مؤخرا لمرونة الإطار، وتشجع على مواصلة استعراضه، بمشاركة تامة من جانب الحكومات المقترضة، بصورة علنية وشفافة؛

١٣ - **تنوه** بمواصلة تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة التقنية، من أجل تعزيز القدرة على إدارة الدين وعلى التفاوض وإعادة التفاوض، بما يشمل دعم المشورة القانونية فيما يتصل بمعالجة أمور التقاضي المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة البيانات المتعلقة بالديون بين الدائنين والمدينين من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها، وتشجع على القيام بذلك؛

١٤ - **تعترف** بوجود ثغرات في الهيكل القانوني لاتفاقات نادي باريس، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يعالج المشاكل التي تثيرها إجراءات التقاضي التي تتخذها الصناديق الانتهازية والتعامل مع الطابع المخل بالنظام الذي تتسم به أنشطتها؛

١٥ - **تحيط علما** بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز، وتدعو إلى تنفيذ المبادرتين على نحو تام وفي الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم الإضافي إلى البلدان المتبقية المستوفية للشروط في الإسراع بإنجاز العملية التي تجري في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، دائنين ومدينين على السواء، على الوفاء بالتزاماتهم في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الدين؛

١٦ - **تلاحظ** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الدين تواجه أيضا قيودا في تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتؤكد ضرورة توفير موارد جديدة وإضافية لمساعدة هذه البلدان في التعامل مع عواقب الأزمة، وتدعو بالتالي إلى توسيع نطاق بند الانقضاء بحيث يسري على البلدان التي تشملها هاتان المبادرتان في الوقت الحالي؛

١٧ - **تشدد** على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط تخفيف عبء الدين لن تتمكن من التمتع بالمزايا الكاملة لتخفيف عبء الدين إلا إذا ساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص، بنصيب في ذلك، وشاركوا في الآليات الدولية لحل مشاكل الديون بغية كفالة قدرة هذه البلدان على تحمل ديونها؛

١٨ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يقلل ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الدين، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المعتزم تقديمها للبلدان النامية؛

١٩ - **تشجع** على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الاقتراض والإقراض فيما بين جميع المقرضين والمقترضين؛

٢٠ - **تحيط علما** بإنشاء مرافق إقراض جديدة تابعة لصندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الأزمة وتدعو إلى مواصلة استعراض تلك المرافق من خلال إجراءات من بينها إلغاء الشروط المتشددة المسبقة، وتحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدة مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة تكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة أنه سيتعين على مرافق الإقراض الجديدة النظر في القدرات الاستيعابية لكل من هذه البلدان وقدتها على تحمل الديون؛

٢١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجع تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر بوسائل من بينها تهيئة بيئة محلية مؤاتية لتنمية القطاع الخاص ووضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد نظم للمالية العامة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين، من القطاعين الخاص والعام على السواء، الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرتين المتعلقتين بتخفيف عبء الدين إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بوسائل من بينها توخي المساواة قدر الإمكان في معاملة البلدان

المدينة التي أبرمت اتفاقات مع الدائنين للتخفيف من عبء الدين بحيث يمكن تحمله، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

٢٢ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يقوم بدور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي استخدامها في الأنشطة التي تتسق والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على استخدام الموارد التي أفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبخاصة عن طريق إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف؛

٢٣ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على الأجل الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية للشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٤ - **تدعو أيضا** إلى اعتماد سياسات للتخفيف من حدة استشراء أزمات الديون والتكاليف المترتبة عليها، تشمل التشجيع على استخدام صكوك للديون أحدث وأكثر أمانا وعلى وضع قواعد تنظيمية تهدف إلى خفض تدفقات رأس المال المزعزعة للاستقرار؛

٢٥ - **تقر** بوجود عجز عن العمل على أساس تنبؤات طويلة الأجل، وتؤكد ضرورة التحول إلى هيكل للديون يرتبط السداد في إطاره على نحو واضح بقدرة البلد على الدفع على الأجلين القصير والمتوسط، وتشجع على ربط الدين بالناتج المحلي الإجمالي أو بأسعار السلع الأساسية وعلى تقويم الدين بالعملة المحلية، بالنظر إلى أن صكوك الديون هذه تؤدي دورا هاما في حماية البلدان من الصدمات الخارجية وتزيد من القدرة على تحمل الديون؛

٢٦ - **تلاحظ** أن وجود جهة إقراض دولية فعالة يمكن اللجوء إليها كملاذ أخير من شأنه أن يشكل أداة لمنع نشوب الأزمات وإدارتها من خلال الالتزام بتوفير التمويل في حالة نشوء أزمة في السيولة، وتدعو إلى إيجاد جهة دولية للإقراض تعمل بصورة جيدة

وتكون بمثابة الملاذ الأخير، على أن تكملها سياسات داخلية ودولية لإدارة حسابات رأس المال تهدف إلى الحد من تدفقات رأس المال المزعزعة للاستقرار؛

٢٧ - **تعترف** بضرورة التصدي على النحو المناسب لأزمات الديون السيادية، وتدعو إلى إنشاء فريق عامل تابع للأمم المتحدة يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، من أجل دراسة الخيارات المتعلقة بآليات إعادة هيكلة الديون وتسويتها التي تراعي الجوانب المتعددة للقدرة على تحمل الديون، والكيفية التي يمكن بها لهذه الآليات أن تساعد البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٨ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط مختلفة للتخفيف من عبء الدين من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٩ - **تؤكد** ضرورة معالجة مشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل على نحو مجد، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، بوصفه وسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ أن الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون المستخدم لتحليل حالة الديون في البلدان المتوسطة الدخل يركز بصفة أساسية على ديناميات الديون المتوسطة الأجل؛

٣٠ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان التي تتحول بصورة متزايدة من الديون العامة الخارجية إلى الديون المحلية، وتلاحظ أن مستويات الدين المحلي يمكن أن تشكل تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتدعو إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على جمع البيانات وتوزيعها وعلى إدارة المستويات الجديدة من الدين المحلي بهدف الحفاظ على القدرة على تحمل الدين العام على وجه العموم؛

٣١ - **تقر** بحدوث تحول من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا، وتلاحظ حدوث زيادة كبيرة في عدد

الدائنين، من القطاع الرسمي والقطاع الخاص على حد سواء، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، بوسائل منها تحسين جمع البيانات وتحليلها؛

٣٢ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود لمنع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، بالتعاون مع القطاع الخاص وعن طريق إيجاد حلول شفافة ومقبولة من الجميع؛

٣٣ - **تنوه** بالأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حل دائم لمشكلة ديون البلدان النامية؛

٣٤ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى مواصلة بحث إمكانية القيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه بصورة متبادلة ووفقا لكل حالة على حدة، باستخدام آليات مبتكرة من قبيل مقايضة الديون، بما في ذلك مقايضة الديون بأسهم في مشاريع تتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣٥ - **تؤكد** أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يتجنب الركون إلى ما تحقق وأن يظل يقظا في رصد حالة الديون المترتبة على أقل البلدان نموا، وأن يتخذ تدابير فعالة لكفالة توافر التمويل القائم على المنح والمقدم بشروط ميسرة، بالإضافة إلى إلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا؛

٣٦ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل الجهود التي تبذلها من أجل زيادة المنح والقروض الميسرة الشروط المقدمة للبلدان النامية باعتبارها الطريقة المفضلة للدعم المالي، ويمكنها أن تسهم في القدرة على تحمل الديون في الأجل المتوسط إلى الطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع المحافظة على القدرة على تحمل الديون؛

٣٧ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، بغية ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات التقدير الائتماني تقوم أيضا بدور مهم في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يقدم تقريرا عن الرقابة على وكالات التقدير الائتماني بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك الدولية المعززة المتفق عليها؛

٣٨ - **تدعو** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية بمشاركة واسعة النطاق من الدائنين والمدينين ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية وترحب في هذا الصدد بمساهمة جميع البلدان في المناقشات الجارية في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنتديات الأخرى بشأن الحاجة إلى وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار، وتهيب بجميع البلدان أن تقوم بذلك؛

٣٩ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل إبداء المرونة وتهيب به أن يقوم بذلك، وتؤكد ضرورة مواصلة الجهود المبذولة في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٤٠ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون في سبيل إبداء المرونة إزاء البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية وتدعوهم إلى القيام بذلك من أجل تمكين تلك البلدان من معالجة شواغلها المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالات والاحتياجات التي تنفرد بها؛

٤١ - **ترحب كذلك** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل زيادة الدعم المالي المقدم لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية في مجال إدارة الأصول والخصوم المالية، وتعزيز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتهيب به أن يقوم بذلك؛

٤٢ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، بمواصلة التعاون وتكثيفه فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون؛

٤٣ - **تعترف** بأن توافر البيانات الجيدة يمكن أن يساعد في وضع سياسات جيدة، وأن وجود مكاتب إحصائية تعمل بصورة سليمة شرط ضروري لتسيير السياسات الاقتصادية؛ وتقر كذلك بأن توافر بيانات آنية شاملة بشأن مستوى الديون وتكوينها شرط ضروري لأمور من بينها إنشاء نظم للإنذار المبكر تهدف إلى الحد من تأثير أزمات الديون؛ وتدعو البلدان إلى تكثيف دعمها لبرامج التعاون الفني الرامية إلى النهوض بالقدرة الإحصائية للبلدان النامية في ذلك الصدد؛

٤٤ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة

التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٤٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية في البلدان النامية؛

٤٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا بعنوان ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية''.